



بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن افتتح اليوم هذه التظاهرة الفنية المهمة التي سنتطرق إلى إحدى المواضيع البالغة الأهمية بالنسبة لخدمات الملاحة الجوية , أود في البداية أن اشكر السادة و السيدات المحاضرين الذين لبوا الدعوة رغم انشغالاتهم لتقديم تجربتهم في مجال ترخيص و تدقيق خدمات الملاحة الجوية كما أرحب بالسادة المشاركين الكرام متمنيا للجميع مقاما طيبا.

أيها السادة أيتها السيدات..

أن الطيران المدني يعيش مرحلة تتميز بمجموعة من الخصائص منها التوجه نحو تحرير مختلف الخدمات والارتفاع المتزايد عدد المسافرين عبر النقل الجوي إذ تتوقع منظمة الطيران المدني أن يصل عدد المسافرين الذي كان سنة 2003، مليار ونصف إلى مليارين و نصف سنة 2015 وأن الإقليم العربي و خاصة منطقة الشرق الأوسط تعرف أكبر معدلات نمو الحركة الجوية في العالم ، و ظهور متزايد للطائرات ذات السعات الضخمة والتكنولوجيات العالية، وتضاعف الشركات العادية وشركات ما يسمى بالنقل ذات التكلفة المنخفضة ، والشروع في تنفيذ نظام جديد للملاحة الجوية بالأقمار الصناعية. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الحركة الجوية في مجال جوي غير مرن، مما دفع بالمهتمين إلى البحث على الحلول للرفع من سعته وذلك بنقص في الفصل العمودي والأفقي بين الطائرات وخلق ممرات مباشرة. وهذا يتطلب من مقدمي خدمات إدارة الحركة الجوية كفاءة عالية قصد ضمان أقصى ما يمكن من السلامة الجوية.

ولبلوغ الهدف المبتغى فإن الدول بمقتضى سيادتها على أجوائها فهي مسئولة على الجودة العالية لخدمات الملاحة الجوية، كيفما كانت الوضعية القانونية للموردين مما

يلزمها التوفر على أجهزة للمراقبة و التدقيق تتوفر على سند قانوني قوي ، وقدرات بشرية من مستوى رفيع و إمكانيات مادية تمكنه من المواظبة في إجراء عمليات تقييم و تحليل الخدمات الجوية المقدمة ، و التأكد من توفر جميع الشروط الكفيلة لتقديم الخدمات في المستوى المطلوب وتنفيذ واحترام القواعد العالمية و لأساليب الموصى بها وللعمل على تقييم النتائج قصد التقويم المستمر وتقديم أي هفوة قد تؤدي إلى نتائج وخيمة.

وفي هذا النطاق نذكر التحويل الذي طرأ على الملاحق الحادي عشر و الملحق الرابع عشر بخصوص نظام إدارة السلامة ، وكذلك البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة USOAP الذي بدأت منظمة الطيران المدني في تنفيذه.

و إذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد سهلت بعض الشيء من مأمورية موردي خدمات الملاحة الجوية ، فيجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن العنصر البشري يبقى هو العمود الفقري و المحور الأساسي لضمان تدفق الحركة الجوية على مستوى عال من السلامة، لذا ينبغي أن توفر له كل الظروف لتمكنه من متابعة المستجدات و خاصة ما يهم النظام العلمي الجديد للملاحة الجوية ، ولهذا قررت الهيئة العربية للطيران المدني عقد هذه الندوة حتى تتيح الفرصة للخبراء العرب التشاور و تبادل الآراء و الخبرة فيما بينهم ومع خبراء من دول لها السبق في عمليات ترخيص و تدقيق خدمات الملاحة الجوية. وإننا نعتقد أن هذا هو السبيل الأمثل الذي سيساهم في توحيد المفاهيم و القواعد لتكون خدمات الملاحة الجوية في منطقتنا العربية موحدة و متكاملة كما هو الشأن في مناطق أخرى من العالم. كما ستعمل الهيئة على عقد ندوات أخرى و خاصة أن المرحلة 2005-2007 ستعرف المزيد من إعداد مواد السياسات و المواد الإرشادية بشأن الرقابة والتنظيم لاقتصادي لخدمات الملاحة الجوية مع وضع المقاييس المرجعية، وقياس لأداء والإنتاجية.

أشركم على انتباهكم وأتمنى لكم التوفيق والسلام عليكم.